مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٤٦ (الاستئناف ١)**

الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيد محبوباني
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تيجاني
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي (S/2002/1223)

02-69430 (A)
0269430

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي (S/2002/1223) يقدم مؤشرات إيجابية على أن تيمور - ليشتي، إلى حد كبير، أصبحت على الطريق المؤدي إلى أن تصبح دولة ديمقراطية وقادرة على البقاء اقتصاديا: فالشبكات التشريعية تترسخ، والهياكل الإدارية تعمل جيدا نسبيا، والاقتصاد في وضع أفضل.

ومما لا شك فيه أن هذه الإنجازات الأولية تعزى إلى حكمة وطموحات قادة تيمور - ليشتي وشعبها، وإلى التزامات المجتمع الدولي أيضا. وفي هذا الصدد، يقدّر وفدي قيادة السفير كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، الذي أظهر قدرا كبيرا من النشاط والكفاءة.

لقد انقضى نصف عام منذ أن احتفلنا باستقلال تيمور - ليشتي. وتعلّق حكومة بلدي أهمية كبيرة على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، وهي البعثة التي خلفت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور - ليشتي، التي اعتمدت نهجا معدّا جيدا على أساس مراحل للانسحاب التدريجي للبعثة على مدى فترة عامين. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي بارتياح ملاحظة الأمين العام أن البعثة تمكنت، بصورة عامة، من التقيد بجداولها الزمنية، لأن هذه الملاحظة تمثّل نجاح البعثة أثناء الشهور الستة الماضية. إن جمهورية كوريا، باعتبارها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، ستواصل الوفاء بنصيبها من المسؤوليات حتى تُنجز تلك البعثة ولايتها.

ومما يستحق التنويه كذلك الاندماج السلس لتيمور - ليشتي في مجتمع الأمم. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، رحب العالم بتلك الدولة بوصفها الدولة العضو الـ ١٩١ في الأمم المتحدة. وانضمت تيمور - ليشتي إلى المؤسسات الدولية الإقليمية الرئيسية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، والأهم من ذلك أنها تحتفظ بعلاقات دبلوماسية راسخة مع الدول الإقليمية وكذلك مع العالم قاطبة بوجه عام. ولدى جمهورية كوريا تمثيل على مستوى السفراء في تيمور - ليشتي، وهي ملتزمة بالنهوض بعلاقات أقوى مع تلك الدولة الفتية في كل المجالات.

ويذكرنا تقرير الأمين العام بشكل مناسب بأنه حتى مع التقدم المطرد الذي تحقق حتى الآن، ما زالت هناك تحديات عديدة لا بد من التصدي لها. ومن هذه التحديات الشواغر التي لم تُشغل في القطاع الحكومي. والنقص في تعيين الموظفين المؤهلين، وضعف النظام القضائي. والقيود الشديدة على الموارد في العديد من قطاعات الإدارة. ومثلما حدث في السنوات القليلة الماضية، ستواصل جمهورية كوريا، حيثما يكون ذلك ممكنا، تقديم مساعداتها الإنسانية والإنمائية إلى تيمور - ليشتي، بما في ذلك المساعدة العينية والمالية والمساعدة في مجال التدريب. ونرى أن الالتزام المستمر للمجتمع الدولي يعتبر من العوامل التي لا غنى عنها لتمكين تلك الدولة الوليدة من التطور كدولة ديمقراطية ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لوفد بلادكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة.

وبما أن موقف أوكرانيا المبدئي فيما يتعلق بتيمور – ليشتي قد تم الإعراب عنه أمام هذا المجلس في مناسبات عديدة، فسأقتصر اليوم على الإدلاء ببضع ملاحظات موجزة فيما يتصل بمناقشة اليوم.

يسعدنا أن نؤكد أن حكومة تيمور – ليشتي قد تقلدت زمام الأمور، وأن مؤسساتها الوطنية تولت مسؤولية تصريف شؤونها. واعتمد برلمانها أول تشريعاته بشأن عدد من المسائل الهامة. وأصبحت تلك الدولة عضوا في البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وأقامت علاقات دبلوماسية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقريبا. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قُبلت تيمور – ليشتي في الأمم المتحدة بوصفها الدولة العضو الـ ١٩١. ونرى أن كل ذلك يعبِّر عن نتائج العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة، ولا سيما بعثتها لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي برئاسة السفير كمالش شارما.

لقد مثل قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي، بداية مرحلة جديدة للشراكة بين الأمم المتحدة وتيمور – ليشتي اتسمت بتعاون ثابت ودعم مستمر في مجالات حاسمة عديدة وأدت إلى تحقيق نتائج ملموسة.

وساعدت جهود البعثة ووكالات الغوث التابعة للأمم المتحدة ذلك البلد على إحراز تقدم مطرد خلال الأشهر الستة الماضية في مجال استعادة الخدمات الأساسية وتحقيق أهداف التنمية، واستطاعت برامج الأمم المتحدة للغوث وإعادة التأهيل والتنمية في تيمور – ليشتي إحراز تقدم في إعادة بناء عناصر شتى للهياكل الأساسية في ذلك البلد. وتحقق تقدم كبير في إصلاح الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وفي توفير الخدمات الاجتماعية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. ونرى أن استمرار الدعم الدولي أمر ضروري لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية. ونرحب في هذا الصدد بالدعم المقدم من إندونيسيا وأستراليا وبلدان أخرى إلى حكومة تيمور – ليشتي.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت خلال الأشهر الستة الماضية، فإنه لا يزال هناك عدد من العناصر الحيوية للدولة يتسم بالهشاشة. ومن النقاط الحساسة في استراتيجية بناء الدولة بالنسبة لتيمور – ليشتي النظام الإداري والحكومي. ولا تزال عملية بناء الخدمات العامة التيمورية من أصعب جوانب ولاية بعثة الأمم المتحدة. فما زال هناك نقص خطير في الموظفين التيموريين المؤهلين وذوي الخبرة في كل مجالات النشاط الحكومي، وخصوصا في قطاع العدالة. وفي هذا الصدد، نرحب ببرنامج البعثة الخاص بتقديم مستشارين كدعم مدني بهدف النهوض بإدارة مستدامة ذاتيا وذات قاعدة عريضة ومعتمدة على نفسها لتيمور – ليشتي. وفي رأينا أنه يتعين على المستشارين الدوليين أن يواصلوا تقديم المساعدة بغية تمكين المواطنين التيموريين ومؤسساتهم من المحافظة على بناء القدرات اللازمة لهم بأقل دعم خارجي ممكن.

ولا يزال حل مشكلة اللاجئين يشكل قضية حرجة أخرى وشرطا أساسيا لا بد منه لضمان تحقيق الاستقرار في ذلك البلد. ونرحب بجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة الرامية إلى مساعدة اللاجئين على العودة إلى تيمور – ليشتي قبل نهاية العام الحالي فيما نأمل. وينبغي أن تبقى مسألة العودة الكاملة للاجئين من تيمور الغربية من الأولويات القصوى من أجل ضمان استتباب الأمن على جانبي الحدود. ونشدد على حق التيموريين الذين قد يبقون في تيمور الغربية، في ظل ظروف معينة، بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في المحافظة على وضعهم كلاجئين.

ولا تزال مسألة مساءلة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩ تمثل شاغلا خطيرا للمجتمع الدولي. ونحث كلا من تيمور - ليشتي وإندونيسيا على أن يتعاونا تعاونا وثيقا من أجل تقديم كل الذين انتهكوا حقوق الإنسان إلى العدالة.

لقد اشتركت أوكرانيا في بعثة الأمم المتحدة إلى تيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وهي البعثة التي سجلها التاريخ، وذلك بوصفها عضوا في مجلس الأمن آنذاك. وتعتز بلادي بكونها قامت بدور نشط في الجهود الدولية لبناء تلك الدولة. وقدمنا عددا من الضباط إلى عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة منذ بدء عملها، وبذلك نكون قد ساعدنا في إنشاء دائرة شرطة تيمورية فعالة وفي تعزيز قدرتها.

وفي الختام، دعوني أشدد على أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي قد نجحت حتى الآن في الوفاء بولايتها. وأود أن أكرر التأكيد على دعم أوكرانيا المستمر للجهود المضنية التي تبذلها الأمم المتحدة وبعثتها في تيمور - ليشتي وكذلك التأكيد على استعداد أوكرانيا لتقديم كل المساعدات الضرورية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثل الخاص للأمين العام، السفير كمالش شارما، على تقريره المفيد.

إننا نقدر تقرير الأمين العام، كوفي عنان، المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي. فهو يقدم سردا شاملا للحالة في تيمور - ليشتي بعد ستة أشهر من نيلها الاستقلال، بالإضافة إلى سرد لأنشطة بعثة الأمم المتحدة. وحكومة اليابان ترحب بحقيقة أن تيمور - ليشتي تواصل بذل جهود مطردة لبناء الدولة. ومن ناحية أخرى، ما زال البلد يواجه عددا من التحديات، بما فيها بناء أمة مستدامة ذاتيا، وحسم قضايا اللاجئين، والمصالحة الوطنية، وتقوية العلاقات مع الدول المجاورة، على النحو الوارد وصفه في تقرير الأمين العام.

يقال إن السماء تعين أولئك الذين يعينون أنفسهم. وتيمور - ليشتي ليست استثناء. وفي عملية بناء الدولة، تتسم مساعي شعب تيمور - ليشتي نفسه بالأهمية الأساسية. فمن الضروري، في المقام الأول، أن يعمل هذا الشعب في سبيل إعادة إعمار البلد وتنميته، بينما يشجع المصالحة الوطنية، حتى يكون بالإمكان بذل جهود موحدة لبناء أمة تعتمد على نفسها. وما دام يواصل هذه الجهود الصادقة لخدمة نفسه، فمن واجب المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته، وبذلك يوطد المنجزات التي تحققت بفضل المساعدات التي قُدمت في الماضي.

واليابان، فيما يخصها، كانت أكبر مانحي المساعدة لتيمور - ليشتي، وهي تعتزم مواصلة تقديم هذه المساعدة إلى أقصى درجة ممكنة، من أجل بناء دولة مستدامة ذاتيا. وقد تعهدنا في مؤتمر المانحين الذي انعقد في أيار/مايو الماضي، بالمساهمة بمبلغ يصل إلى ٦٠ مليون دولار لفترة السنوات الثلاث المقبلة. وتأمل اليابان أن تستفيد من التعاون الثنائي في تقديم هذه المساهمة، ولبلوغ هذه الغاية، اجتمعنا مع منظمات دولية ومنظمات غير حكومية في ديلي، يومي ٥

و ٦ من تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة المساعدات التي ستقدمها اليابان لتيمور - ليشتي في المستقبل.

وعلى أساس المداولات التي جرت في ذلك الاجتماع، عقدت اليابان مع تيمور - ليشتي في اليوم التالي، مشاورات حكومية دولية بشأن السياسات العامة في مجال التعاون الاقتصادي. وأثناء تلك المشاورة، أعربت اليابان عن اعتزامها مواصلة تقديم المساعدة، مع التأكيد على تنمية الموارد البشرية، والزراعة، والهياكل الأساسية، وبناء السلام. وعلاوة على ذلك، ومن زاوية النهوض بالأمن البشري، تساهم حكومة اليابان حاليا بما يناهز ٦ ملايين دولار في مجالي الزراعة وتعمير المجتمعات المحلية، من خلال الصندوق الاستئماني للأمن البشري.

وأود أن أضيف أن حكومة اليابان تقدر الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور - ليشتي لتعزيز المصالحة، بين المجموعات السابقة المناصرة للاستقلال والمجموعات السابقة المناصرة للاندماج، وقد قدمت مساهمة قدرها ٠٠٠ ٣٥٠ دولار لهذه اللجنة. ذلك أن المصالحة الوطنية أمر له أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل البلد، وسنواصل تقديم المساعدة في هذا المجال.

ونرحب بالتقدم المطرد الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، في تنفيذها الولايات التي كلفها بها مجلس الأمن في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). وقد مكنها ذلك التقدم من الوفاء بالجداول الزمنية التي حددها الأمين العام في تقاريره السابقة. وقد أُبلغت أن الوحدة الهندسية التي أوفدتها اليابان تعمل بشكل فعال بالتعاون مع شعب تيمور - ليشتي. وتود اليابان أن تطلب إلى الأمين العام أن يشرع في تنفيذ خطة تقليص وجود البعثة، مع تقييم تطور الأوضاع في الميدان بكل عناية. وفي قيامه بذلك، ينبغي أن يواصل التشاور عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل البرتغال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد ماسييرا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): ندين لكم بالامتنان على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، والذي يشمل الأشهر الخمسة الأولى التي انقضت بعد حصول تيمور - ليشتي على الاستقلال.

سبق وأن تنكلم ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي وبالطبع، باسم البرتغال أيضا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأضيف بضع كلمات بشأن قضايا معينة يهتم بها وفدي اهتماما خاصا.

تعرب البرتغال عن تأييدها القوي للجهود والأنشطة المهمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة تحت القيادة الملتزمة للممثل الخاص كمالش شارما، لمساعدة سلطات تيمور - ليشتي على جميع المستويات، وبالذات مؤسساتها الفتية، وضمان الحفاظ على قوة الدفع في تطوير وتعزيز الهياكل الأساسية، والإدارة العامة، وقدرات إنفاذ القوانين.

ونرحب بالتقرير المتوازن وحسن التنظيم الذي قدمه الأمين العام بشأن المجالات الثلاثة التي حددها مجلس الأمن في القرار ١٤١٠ (٢٠٠٢). وتجدر الإشارة هنا على وجه الخصوص إلى تركيز التقرير على الأنشطة التي اضطلعت بها حكومة تيمور - ليشتي لتعزيز ديمقراطية تقوم على قاعدة عريضة، وتلبية مطالب مواطنيها، من خلال اعتماد الإطار القانوني الضروري بشكل تدريجي، وإضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان.

وهـذه تطـورات مهمـــة، علــى الرغـــم مـــن بعـــض الصعوبات التي مازالت تواجه في أداء النظام القضائي لتيمور - ليشتي. وبعـض هـذه الصعوبـات تنبـع أساسـا مـن نقـص الموارد المالية والبشرية الحيوية اللازمة لبناء القدرات. ويجري حاليا مواجهة هذه الاحتياجات على نحو بناء، حسب ترتيب الأولويات وبمساعدة الأمم المتحدة، في خطة حكومية تهدف إلى تعزيز القطـاع القضـائي وفقـا للخيـارات المشـروعة مـن حيث اللغة، والنظام القانوني المعتمد بموجب دستور تيمور - ليشتي.

وهناك مسألة أخرى تستحق ثناءنـا العـاطر، وهـي التقدم السريع الـذي أحرزتـه تيمـور - ليشـتي في سبيل إقامة علاقات حسن جوار مـع الـدول الأخـرى في المنطقـة، مـع تأكيد خاص على العلاقات مع إندونيسيا.

وقـد مضـت تيمـور - ليشـتي بخطـوات سـريعة نحـو الانضمـام إلى منظمـات دوليـة مثـل البنـك الـدولي، ومجموعـة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ومصرف التنمية الآسيوي. وهـذا دليـل آخـر علـى الجـهود الـتي تبذلهـا للتغلـب علـى الصعوبـات الاقتصاديـة، والشـروع في إرسـاء أسـس الإدارة المستقبلية لمواردها الطبيعية، مما يسمح لها بإدرار الإيرادات الكافية لتلبية احتياجاتها الإنمائية في المستقبل.

وإلى أن يـأتي ذلـك اليـوم الـذي تتمكـن فيـه تيمـور - ليشـتي مـن الاعتمـاد بدرجـة كبـيرة علـى مواردهـا الطبيعيـة، يتعين على المجتمع الـدولي أن يبقـي علـى تدخلـه وحضـوره هناك، وبالذات في المجالات الـتي حددت لتقديم الدعـم، مثـل الاستقرار والديمقراطية والعدل وكذلـك الأمـن العـام وإنفـاذ القوانين والأمن الخارجي ومراقبة الحدود. وبالتـالي، يجب أن يتم تقليص وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعـم في تيمـور - ليشـتي مـن هـذا المنطلق، ومـع توخـي بـالغ الحـذر، وذلـك لكفالة توطيد النتائج التي تحققت حتى الآن.

إن التزام البرتغال بتيمور - ليشتي كان وسيظل دائما مسألة مركزية في سياستنا الخارجية والسياسة الخاصة بالمعونـة الإنمائية. ومساعدتنا الثنائية المباشرة لتيمور - ليشتي بلغـت ٥٧ مليــــون دولار في ٢٠٠٠، و ٦٥ مليــــون دولار في ٢٠٠١، و ٢٣ مليـون دولار في هـذا العـام. وعلـى الجبهــة المتعددة الأطراف، تعهدنا بإجمالي مبلغ ٥٠ مليون دولار في مؤتمر طوكيـو للمـانحين، منـها ١٥ مليـون دولار وزعـت في ٢٠٠٠، و ١٥ مليـــون دولار في نيســـان/أبريـــل ٢٠٠٢ و ١٠ملايين دولار أخرى ينبغي صرفها هذا العام. وفي أيار/مايو الماضي تعهدنا بمبلغ ٩ ملايين دولار إضافية، على وجه خاص لدعم عجز الميزانية.

ومشـاركتنا الإجمالية لا تقتصر على المشـاركة المالية وحدها. على العكس من ذلك، آلاف البرتغاليين شـاركوا في بعثة الأمـم المتحـدة لتقديم الدعـم في تيمـور الشـرقية، وقبـل ذلك في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمورالشرقية، ابتداء مـن العـاملين في حفـظ السـلام إلى مراقـبي السـلام المدنيـين، باعتبـارهم أكبرالمساهمين بقـوات، إلى موظفـي الخدمـة المدنيـة ومتطوعين بسطاء من كـل منـاحي الحيـاة ساهموا بما يعرفـون لمساعدة شعب تيمورالشرقية على مساعدة أنفسهم. والـتزام البرتغال هذا سيستمر.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التـالي المـدرج علـى قائمتي هو ممثـل أستراليا. أدعوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد بلـيزي (أسـتراليا) (تكلـم بالانكليزيــة): أشكركم على عقد هـذه الجلسـة العلنيـة بشـأن مسـألة توليـها أستراليا اهتماما عميقـا. وأشـكر السـفير شـارما علـى إحاطتـه الإعلامية الشاملة القيمة بشـأن السـتة أشـهر الأولى مـن عمـل بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم الدعـم في تيمـور الشـرقية. وأود

أيضا أن أسجل سرور أستراليا إذ ترى تيمور - ليشتي، يمثلها السفير غوتيريس، مشاركة في هذا الاجتماع الهام.

إن مشاركة تيمور - ليشتي اليوم، باعتبارها دولة مستقلة ترمز إلى الحقيقة الهامة وهي أن هذه، في نهاية الأمر، هي مسألة تيمور - ليشتي. ومهمتنا هي ببساطة تقييم مدى النجاح الذي حققته البعثة في مساعدة تيمور - ليشتي على تعزيز مؤسساتها وتحقيق الانتقال إلى وضع الدولة المعتمدة على ذاتها وإقامة علاقة تقليدية بشكل أكبر مع المجتمع المانح.

وبكل المقاييس، قامت البعثة بعملها خير قيام. إنها تسير، إلى حد كبير، على الطريق المرسوم لها للوفاء بولايتها. وساعد على هذا التعاون الجيد بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، المفصل في تقرير الأمين العام. وعلاقات حسن الجوار هي أساس الأمن في المنطقة. ونحن نشعر بسرور إذ نرى تقدما في الحوار الثنائي لحل مسألة تعيين الحدود، والاجتماع الأول البنَّاء الذي عقد الشهر الماضي للجنة الوزارية المشتركة بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. ونحن نرحب أيضا بالتقدم المستمر بشأن مسألة اللاجئين. وحل ذلك بسرعة سيعد معلما هاما جدا وسيسهم في الاستقرار الطويل الأجل لتيمور - ليشتي وعلاقاتها القوية مع إندونيسيا.

إن إقامة تيمور - ليشتي علاقات دبلوماسية مع كل جيرانها تقريبا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومشاركتها في اجتماعات (آسيان)، باعتبارها مراقبا مدعوا، وفي اجتماعات محفل جزر المحيط الهادئ، باعتبارها مراقبا خاصا شيء يبشر بالخير فيما يتعلق بعلاقاتها الطويلة الأجل في المنطقة.

وبما أن قوة حفظ السلام انسجاما مع مناخ الأمن المحسَّن بشكل عام، تسير على الطريق المرسوم لتحقيق أهدافها لخفض قوتها. وهذا أمر نرحب به. والجدول الزمني للخفض والمعالم الرئيسية المرتبطة به، التي أوصى بها الأمين العام وأيدها المجلس، تقوم على تخطيط وتقييم صحيحين.

أما وقد قلت ذلك فإنه من الصحيح أيضا أن الاتجاهات في مناخ الأمن لا تسير في خط مستقيم، وأن الوضع في حالة تحرك. ونحن نرحب بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام وفي تعليقات السفير شارما بأن الإرهاب مسألة تستوجب جل الاهتمام. وفي أعقاب الهجوم المدمر بالقنابل في بالي، هذه المسألة لا تحتاج إلى مزيد من التعليق. لكن اسمحوا لي بأن أبرز أنه لما كانت المنطقة في مجموعها تضاعف جهودها لمكافحة الإرهاب، فإنه يجب على البعثة أن تدرس بعناية كيفية مساعدتها لتيمور - ليشتي لمواجهة هذا الوبال الدولي.

وعلى المدى الطويل، الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، بحاجة إلى النظر في أفضل الوسائل لتنسيق ودعم جهود المانحين لتعزيز وتنمية قدرات تيمور - ليشتي الأصلية على مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، أود أن أسجل تقدير أستراليا للأسلوب المهني والتعاون اللذين تلقيناهما مؤخرا من البعثة، وإدارة شرطة تيمور - ليشتي وحكومة تيمور - ليشتي في الاستجابة للتهديدات الإرهابية المحتملة.

ونحن نعتبر أن تقديم المساعدة، مع وضع قدرة عامة فعالة لحفظ النظام والقانون، ينبغي أن تحظى بأولوية قصوى بالنسبة للبعثة. ونحن نرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا البعثة في هذا المجال. وتعيين مستشار تدريب لشرطة الأمم المتحدة المدنية وإدارة شرطة تيمور - ليشتي، والبعثة المشتركة لتقييم الاحتياجات المحتملة ينبغي أن تساعد على تشجيع اتباع نهج أكثر استراتيجية وأكثر تنسيقا لتعزيز الشرطة. وهذا أمر حاسم وسيحظى بتأييد أستراليا.

ومما يتصل اتصالا وثيقا بتعزيز الشرطة إقامة نظم رقابة فعالة لضبط الحدود، وبناء القدرة في هذا المجال يقع بشكل مباشر في إطار مهمة الأمن الجوهرية للبعثة. وأية حدود يمكن التسلل من خلالها يمكن أن تفاقم المشاكل الأمنية الداخلية وتقوض الجهود الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب وسائر التحديات الأمنية الأخرى عبر الحدود.

إن الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لقطاع العدالة معترف بها على نطاق واسع. ولن أتناول التفاصيل الواردة بوضوح في تقرير الأمين العام. وحسبي أن أقول إنه من المطلوب بذل جهد أكبر لتعزيز نظام للمحاكم والسجون يتسم بالكفاءة والأداء المهني. والحلول العملية ستكون هامة، وفي ذلك السياق، نلاحظ أيضا أهمية دعم الأمم المتحدة لعمل وحدة الجرائم الخطيرة.

إن القيد المفروض على القدرات في قطاع العدالة هو فقط واحد من قيود عديدة تواجهها إدارة تيمور - ليشتي. وبناء قدرات تيمور - ليشتي الإدارية وقدرات الحكم تمثل تحديا كبيرا قائما وتبرز حكمة المقرر المتخذ بالقرار ١٤١٠ (٢٠٠٢) لمساعدة تيمور - ليشتي في تلك المجالات. وتلك المساعدة هي، بطبيعة الحال، ليست ببساطة مسؤولية البعثة. ولا يزال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف حيويا. وأستراليا تشجع ذلك، بما في ذلك عن طريق وفاء المانحين بتعهداتهم في الوقت المناسب.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بتهنئة السفير شارما والبعثة على البداية الممتازة التي قاما بها في الاشتراك مع حكومة تيمور - ليشتي. ومن الحقيقي، أن أستراليا قالت في كثير من الأحيان، إن مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أظهرت المنظمة في أبهى مظاهرها. وأستراليا، من جانبها، لا تزال ملتزمة بمساعدة تيمور - ليشتي ، بما في ذلك عن طريق البعثة بأقصى قدر ممكن.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل تايلند، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب عن التحية لكم، سيدي الرئيس، وإلى الصين لترؤس مجلس الأمن هذا الشهر. وأشارك الآخرين الذين تكلموا قبلي في شكر السفير غوتيريس على بيانه والسفير شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن التطور والتقدم المحرزين في جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

إن التطورات الإيجابية في تيمور - ليشتي على النحو الذي أبرز في تقرير الأمين العام تبعث على التشجيع لدينا. وبالرغم من القيود المفروضة على الموارد، فإن قيادة تيمور - ليشتي ينبغي الثناء عليها لإصرارها الثابت في تعزيز وتقوية أسس البلاد في فترة قصيرة من الوقت منذ استقلالها. ونثني أيضا على بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمساعدتها المستمرة لحكومة تيمور - ليشتي وتعاونها الوثيق مع مجتمعات المانحين، والوكالات الحكومية الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢).

ونحن نتفق اتفاقا تاما مع الأمين العام على أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي في ضمان أساس قوي لاستقرار تيمور - ليشتي الطويل الأجل أمر حيوي.

ولهذا، نحث جماعة المانحين على المساعدة على تضييق فجوة الموارد في المجالات ذات الأولوية، مثل الإدارة العامة والنظام القضائي والنظام المالي وفي مجالات أخرى، كما حددتها خطة التنمية الوطنية لتيمور - ليشتي.

وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى المساعدة على تدريب موظفي الشرطة والموظفين العسكريين التيموريين.

ونود أن نؤكد من جديد ما شددنا عليه في مناسبات عديدة، وهو أن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجال بناء القدرات له أهمية قصوى إذا كان للتيموريين أن يحققوا الاعتماد على النفس في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد.

وتخفيض حجم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، بغية تحقيق انتقال سلس إلى المساعدة الإنمائية التقليدية، يجب أن يتناسب مع التقدم في قطاع التنمية، بما في ذلك مجال تهيئة فرص العمل.

إن تايلند على استعداد لتقديم الدعم إلى الشعب التيموري في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية. وقد أشرفت تايلند مؤخرا على عقد دورة تدريبية في الإدارة المحلية لمجموعة من القادة التيموريين. وتقدم الآن مؤسسات أكاديمية متنوعة في تايلند منحا وبرامج تدريبية إلى الطلبة التيموريين. وقد أعلنت مؤخرا إدارة التعاون التقني والاقتصادي في وزارة الخارجية في تايلند عن ١٠ بعثات للطلبة التيموريين في مجالي الزراعة والصحة. وفي هذا الصدد، سيقود المدير العام لتلك الإدارة في نهاية هذا الشهر وفدا إلى ديلي يتكون من القطاعين الحكومي والخاص لمناقشة تعزيز التعاون الثنائي وتقييم احتياجات التيموريين بغية وضع خطة مساعدة طويلة الأجل. ومن المتوخى أن تركز هذه الخطة بصفة أساسية على التعليم والزراعة والصحة، ويمكن أن تمتد فيما بعد إلى مجالات أخرى.

وستواصل تايلند دعم عمل البعثة من خلال الإسهام بالعاملين في المجال العسكري ومجال الشرطة ومن خلال تقديم المساعدة الاقتصادية. ونأمل أن تُساعد هذه الإسهامات، بالإضافة إلى مختلف برامج المساعدة، على تعزيز بناء القدرات على مستوى القاعدة لشعب تيمور - ليشتي بحيث يتمكن بمرور الوقت من المشاركة في الاقتصادات الإقليمية والعالمية على قدم المساواة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل تايلند على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا المنعطف الحاسم في إدارة المجلس لقضايا تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ ممثل الكاميرون على قيادته المثالية لمجلس الأمن خلال فترة حافلة بنشاط غير معهود في الشهر الماضي.

تعلِّق الهند أهمية عظمى على علاقاتها بتيمور - ليشتي. ونسعى إلى الإسهام في تحقيق التنمية في البلد عن طريق توفير الخبرة والتدريب في مجالات اختصاصنا وحيث نرى جوانب تكميلية في تطبيقهما. وتحقيقا لهذا الغرض نُقدم ٥٠ منحة دراسية إلى تيمور - ليشتي في المجالات التقنية والاقتصادية، بالإضافة إلى منح منفصلة للدراسة في جامعات هندية في المجالات الزراعية وفي قطاع تكنولوجيا الإعلام، الذي يتضمن صقل المهارات. وأدلت الهند ببيان بشأن هذا الموضوع أثناء الجلسة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا عن تيمور - ليشتي في آب/أغسطس الماضي. ولذا، سأقتصر في بياني في هذه المناسبة على بضع ملاحظات موجزة تتعلق بتقرير الأمين العام (S/2002/1223) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسجل رسميا في المجلس تهانينا لتيمور - ليشتي على انضمامها إلى الأمم

المتحدة بوصفها الدولة العضو الـ ١٩١ في المنظمة. ويسرنا أن نرى معنا على هذه الطاولة السفير غوتيريس.

ويحيطنا تقرير الأمين العام علما بانضمام البلد إلى هيئات دولية أخرى، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وبإقامتها علاقات دبلوماسية مع عدد من البلدان. وترحب الهند بهذه التطورات. ونرحب بصفة خاصة بنمو العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، الذي أكده تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين وإنشاء لجنة الحدود المشتركة مؤخرا.

ويشير الأمين العام إلى أن قادة تيمور - ليشتي يسعون، منذ حصول البلد على استقلاله، إلى تعزيز ديمقراطية عريضة القاعدة وإلى معالجة الشواغل أو الشكاوى التي يُعرب عنها المواطنون. وترحب الهند باعتناق تيمور - ليشتي للديمقراطية وعمليتها المنتظمة لإضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الإنسان في البلد. والتزامنا بالديمقراطية منذ استقلالنا والحق الأساسي في حرية التعبير عن الرأي الذي يتمتع به جميع مواطنينا يقودانا إلى إدراك القيمة والفائدة الهائلتين لهاتين الممارستين بالنسبة لدولة ولشعب. ونتفق تماما مع تصوير الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بقيادة تيمور - ليشتي، وبالتحديد الرئيس زانانا غوسماو ورئيس الوزراء ماري الكاتيري والوزير رفيع المقام ووزير الخارجية خوسيه راموس - هورتا، بوصفهم أصولا هامة في هذه الأمة في مرحلتها التاريخية الراهنة.

وعلى البعثة أن تضطلع بدور الممكِّن والميسِّر لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكبر لتيمور - ليشتي وهذه مسؤولية كبرى وتتطلب دعم المجتمع الدولي. ويشير الأمين العام إلى أنصبة مقررة غير مدفوعة في الحساب الخاص للبعثة عن الفترة منذ إنشائها تبلغ ٢١٣,٦ مليون دولار. ونعتقد أن الدعم المتواصل الذي يأتي في حينه لميزانية البعثة سيعزز على نحو كبير قدرتها على مساعدة تيمور - ليشتي صوب الاكتفاء الذاتي كدولة. وهناك حاجة أيضا إلى معالجة العجز الكبير في الموارد، مما يُعرقل تلبية الحاجة الملحة إلى ملء الشواغر المطلوب للنهوض بالقدرات في الإدارة العامة في تيمور - ليشتي.

وفي نفس الوقت، نلاحظ أن تيمور - ليشتي تتمتع بقدرات عظيمة لدر الدخل من رواسب الهيدروكربون والساحل الذي يمكن استغلاله تجاريا والقاعدة الزراعية والمزايا السياحية. ويجب استغلال ذلك بأسلوب كفء دون المساس بالبيئة، بحيث يجري تمكين الدولة الوليدة عن طريق الموارد المطلوبة للاعتماد على الذات وللاستقلال الاقتصادي في أقصر فترة ممكنة.

ونلاحظ بارتياح أنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ نجحت حكومة تيمور - ليشتي في جمع ٢٣ في المائة من العائدات الواردة في الميزانية رغم الانكماش الاقتصادي الذي حدث بعد انسحاب حضور دولي هام. ومع ذلك، فالافتقار إلى الأصول المستدامة، الذي أفضى إلى وصول معدل البطالة إلى نطاق ٩٠ في المائة، والاعتماد على المعونة الدولية ما زالا يحدقان بالدولة. ويجب معالجة هذه القضايا.

ويسترعي الأمين العام الانتباه إلى سير العمل في النظام القضائي في البلد. ونعتقد أن التطور المتوازي للسلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية هام بالنسبة لتحقيق التنمية المتوازنة في أية دولة. وفضلا عن ذلك، فالقيود التي تجري مواجهتها نظرا للافتقار إلى التطوير الكافي للنظام القضائي ستعرقل أيضا الجهود الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نُعرب عن تعازينا لأسرتي موظفي البعثة اللذين كانا يعملان في مجال حفظ السلام

والذين لقيا حتفهما في عملية التفجير في بالي في الشهر الماضي. ونُعرب عن تضامننا مع أعضاء البعثة في فقدانهم لزميليهم. ونلاحظ أن الممثل الخاص للأمين العام ألمح في بيانه إلى الشبح الجديد للإرهاب الذي يخيم على المنطقة. وبوصفنا بلدا يألف عواقب الأعمال الإرهابية التي تُرتكب دون اعتبار للحدود الوطنية ولا لمعايير اللياقة الإنسانية، نوافق على أنه لا بد من ترسيخ اليقظة المعززة والقدرات المُحسَّنة في تيمور - ليشتي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن انضم إلى من تكلموا قبلي في الإشادة بالدور الذي يدل على تفاني الممثل الخاص للأمين العام، وهو من سبقني ممثلا للهند، وفريقه في ضمان إسهام البعثة في تيمور - ليشتي وفائدتها لها.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. أعطي الكلمة الآن للسيد شارما للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكري وتقديري لجميع الوفود التي تكلمت اليوم. فآراؤها ونصائحها توفر مدخلات على قدر عظيم من الأهمية والقيمة في عملنا. وبعض النقاط التي أثيرت تحتاج إلى قدر أكبر من التفكير والدقة. وأؤكد للأعضاء أننا سنفعل ذلك. إن كلمات الدعم التي قالتها الوفود مبعث تشجيع كبير لنا، وبكل تأكيد سأنقل تلك الكلمات إلى فريقي الذي يدعمني أيضاً. وأشكر الوفود على الثقة التي أعربت عنها وآمل أن نكون أهلا لها.

وعلى وجه الخصوص أشكر الوفود العديدة التي ما فتئت تدافع عن دعم الجهات المانحة المتواصل والمعزز لتيمور - ليشتي؛ وستظل هذه الشراكة أساسية لتيمور - ليشتي لسنوات عديدة وكثيرة قادمة. ونعول على الالتزام والتضامن المتواصلين اللذين تجليا حتى الآن بكل سخاء من جميع الشركاء المؤسسين والوطنيين ومن المجتمع المدني. وقد أعربت وفود عديدة بالفعل عن هذا في بياناتها.

وحيث أنكم تكرمتم بدعوتي إلى الرد، سيدي الرئيس، فلن أسيء استخدام كرمكم لوقت طويل. لكنني أعتزم أن أرد بإيجاز شديد، وآمل أن تكون ملاحظاتي محل اهتمام وفائدة بشأن بعض النقاط المشتركة في بيانات الوفود وبعض الأسئلة التي تم توجيهها إليّ. وأهم موضوع، في رأيي، كما أكدت أغلبية الوفود، هو موضوع العدالة وسيادة القانون. واعتقد بشدة أن سيادة القانون هي أساس جميع الأنشطة المجتمعية والحكومية الأخرى. ويشاطرني قادة تيمور - ليشتي ذلك الرأي، كما أوضحت في بياني.

ومهما يكن من أمر، لا بد لنا أن نسلم بأن الصعوبات المتأصلة والمتعلقة بافتقار القضاة إلى الخبرة بلغة المحاكم والنظام القضائي يمثلان وسيظلان يمثلان تحديا مستمرا. وستكون هناك حاجة متواصلة في الأمد البعيد إلى المساعدة الدولية في وزارة العدل والمحاكم وقطاع السجون، بما يتجاوز ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي.

ولذلك، ظللت أشرك عن وعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى متعددة الأطراف وثنائية في أي مبادرات تتخذها البعثة بغية تعزيز أهداف حكومة تيمور - ليشتي في تدعيم وظائف النظام القضائي. وفي هذا المجال، من المهم مراعاة أننا نستطيع، في أحسن الظروف، أن نؤدي دور المستشار والميسِّر. وقد أعد نائب الممثل الخاص للأمين العام، سوكيهيرو هاسيغاوا، الذي يشغل أيضا منصب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور معي، مدخلات لخطة العمل لوزارة العدل وقد كانت وثيقة شاملة، واعتقد أنها نالت التقدير. وحددت الوثيقة الأشياء التي رأينا أنها تُشكل تحديات وسبيل التصدي لتلك

التحديات ومن يحتمل أن يكونوا شركاء في مواجهة تلك التحديات. وقد تم تقديم الخطوط العريضة للخطة بالصيغة التي وضعتها وزارة العدل، بوصفها خطة وطنية، إلى المانحين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي أيضا أن أبلغ الأعضاء بأننا نتابع إسهاماتنا في هذا القطاع، بنشر بعثات لتقييم الاحتياجات، ينسقها أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد قام فريق تقييم نظام السجون بزيارة في الشهر الماضي، وأصدر بالفعل تقريرا مفيدا للغاية. وحاليا، يزورنا فريق تقييم قطاع الشرطة.

ولقد أشار أحد الوفود إلى الأنظمة الأساسية للقضاة العدليين. وهنا أيضا أود أن أركز على أنه بشأن مشروع القانون، جعلنا نصائحنا واضحة تماما للحكومة وللبرلمان، وقد قدمنا أيضا دعوة إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد بارام كوماراسوامي، واستفادت الحكومة أيضا من آرائه. وأثيرت مسألة حول قانونية الاعتقالات. وهذه المسألة معروفة، وتشكل أيضا جزءا من تقرير تقييم السجون.

والموضوع المهم الآخر الذي ركزت عليه وفود عديدة هو دور حقوق الإنسان ومكتب ”تقديم المساعدة“. وقد أدينا دورا أساسيا في تعزيز البحث عن الدور الملائم لمكتب ”تقديم المساعدة“، وتم إعداد ندوة عن هذا الفريق. وأدخلت البعثة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنشطتها. وهي تعمل أيضا على وضع مجموعة مواضيعية لحقوق الإنسان تشترك فيها وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة كلها.

وينبغي أن أركز هنا على أن التزام حكومة تيمور - ليشتي بحقوق الإنسان التزام مثالي. فقبل أيام قليلة، أي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على التصديق على عدد من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. وينظر البرلمان الوطني في هذه المعاهدات الآن بغية الانضمام إليها قبل حلول اليوم الدولي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وتتضمن هذه المعاهدات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وصكوك أخرى كثيرة.

والمهم أن من ضمن المعاهدات التي أوصى مجلس الوزراء بالتوقيع عليها اتفاقية العمال المهاجرين. وحاليا وقّعت ١٩ دولة على تلك الاتفاقية وسيكون لتوقيع تيمور - ليشتي أثر إدخال الاتفاقية حيز النفاذ حيث أن العدد المطلوب هو ٢٠ توقيعا.

إن وحدة حقوق الإنسان الخاصة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي تواصل، بالتعاون مع شركاء آخرين، توفير التدريب للسلطات التيمورية، لا سيما للشرطة. وخلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، جرى إعداد سلسلة من الدورات لمدة ثلاثة أيام، لمكاتب وحدة الشرطة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان وإدارة الصراعات. وقد توفر التدريب أيضا لضباط الشرطة التيمورية، ولوحدة الشرطة المعنية بالضعفاء في مناطق مختلفة.

وفي تيمور - ليشتي، حصلت زيادة بسيطة في الحوادث التي وقعت ضد العائدين. أما الدوافع وراء هذه الحوادث فكانت إما مزاعم مشاركتهم في أنشطة الميليشيات أو جهودهم في المطالبة بالأرض التي كانت ملكهم في الأساس. وترصد وحدة حقوق الإنسان رفاه العائدين وتؤمن

المساعدة حيثما يكون مناسبا. وتؤكد هذه الحالات على الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم لعمل لجنة تقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة، وأيضا لعملية التحقيق والادعاء والحكم في الجرائم الخطيرة، التي أمر بها المجلس. وقد بلغت اللجنة كامل قوتها وتولت قيادة أول عملية للمصالحة في ليكيسا. وقمت بزيارة ليكيسا وتحدثت شخصيا إلى أعضاء اللجنة. وأجمعوا كلهم في الرأي أن من شأن ذلك أن يمثل مساهمة هامة في عملية التعافي الاجتماعي الذي يعلق عليه الرئيس غوسماو أهمية كبرى.

وقد أثيرت بعض التساؤلات بشأن المستشارين الدوليين. ولن أتكلم عن المستشارين في تحقيق الاستقرار، لأن أغلبية الأسئلة التي طرحت تتعلق بوظائف التنمية. وتندرج وظائف التنمية البالغة ٢٢٨ وظيفة والتي تم تحديدها ضمن أربعة مجالات موضوعية هي: الخدمات المالية، وتتضمن ٧٣ وظيفة؛ والخدمات الأساسية، مثل الصحة، والتربية، والنقل، وتتضمن ٦٨ وظيفة؛ والحكم والخدمات المركزية، وتتضمن ٥٧ وظيفة؛ والنظام القضائي والعدلي، ويتضمن ٣٠ وظيفة. ومن بين ٢٢٨ وظيفة، لم يتم شغل سوى ٤٩ وظيفة حتى الآن، وثمة ٣٣ وظيفة أخرى في طور تعيين من يشغلها، ويعنى بهذا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المانحون الثنائيون. وقد أبدت وكالات المانحين اهتماما بـ ٤٨ وظيفة أخرى، ولكن، حتى وإن تحققت كلها، سيبقى هناك عجز رئيسي في التمويل لـ ٩٨ وظيفة، أو ما يقارب نصف البرنامج بكامله.

وأكبر فجوات في التمويل قائمة حاليا في وزارة التخطيط والمالية، ٢٤ وظيفة؛ ووزارة النقل والاتصالات والأشغال العامة، ٢٠ وظيفة؛ والخدمات المركزية، لا سيما المترجمون والمستشارون القانونيون، ١٨ وظيفة. واستفسرنا عما إذا كان يمكن أن تقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي بعمل ما بالنسبة لتاريخ شغل وظائف التنمية تلك. ولا بد لي أن أوضح أن العملية تتوقف بكاملها على استعداد المانحين ونشاطهم في تسلم الوظائف بعد دراستها. وفي الواقع، يمكن إيجاد القائمة الكاملة على الموقع: - www.undp.east-timor.org - وأشجع كل أولئك الذين بوسعهم القيام بذلك أن يسهموا في هذا البرنامج الحيوي.

وقد طرحت أسئلة كثيرة فيما يتعلق بعملية الجرائم الخطيرة. وهنا، وفي البداية، لا بد فورا من قول شيء. إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي تضطلع بالدور المناسب لها: ضمان أن يتوفر للمحققين والمدعين العامين ومحامي الدفاع والمحاكم كل ما يطلبونه من المرافق الإدارية ومرافق البنى التحتية. وفي نفس الوقت، تدرك البعثة إدراكا شديدا ضرورة ألا تتدخل – أو حتى أن تبدو وكأنها تتدخل – في العمليات القانونية والقضائية التي ستسير في مسارها الخاص. ويسرنا أن نتشارك، مع أي وفد مهتم، في الحالة الراهنة لنواحي الاهتمام والتفاصيل الأخرى التي في متناولنا. وهنا، أود أن أؤكد على أن مسألة التوازن بين المصالحة والعدل موضوع يحتل المقام الأعلى من حيث الأهمية في العديد من بعثات حفظ السلام، وليست تيمور – ليشتي استثناء.

وكان ثمة إشارة إلى الحاجة إلى أخصائيين في الطب الشرعي لتحليل الأمراض. ونقر بتلك الحاجة، وحددناها تقريبا على الفور بعد أن باشرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي عملها. وقد التقيت شخصيا وزير الصحة وموظفين في وزارة العدل في ذلك الصدد. ويستغرق الحصول على مرفق يعمل فيه أخصائيون فنيون في الطب الشرعي لتحليل الأمراض، سنوات عديدة، بحكم الحاجة إلى ملاك وشهادات طبية. وبالتالي، فإن ما نركز عليه هو إشراك الشركاء – لا سيما في المنطقة المجاورة – الذين بوسعهم توفير خبرائهم من وقت إلى آخر، فلا يحصل تراكم للجثث

في موضع عرضها للتعرف عليها. وإننا نسعى أيضا إلى إيجاد حلول طويلة الأجل.

وجرت إشارات كثيرة إلى المحاربين القدماء. ومما يسبب شعورا بالضيم على نحو جلي، أن المعالجة التي حصل عليها المحاربون القدماء والنقص في البرامج المخصصة لهم، قد يولدان لدى ذلك القطاع من السكان حسا بالحرمان من الكرامة، وبنكران قيمتهم وفقدان فائدتهم الاجتماعية، وهذا أمر يقتضي التصحيح. واعترفت الحكومة بذلك بشكل تام. وناقشت المسألة مع القادة في مناسبات عديدة، ونتيجة لتلك المناقشات، أنشأ الرئيس لجنتين لتحديد وتقرير الأعداد الدقيقة للمقاتلين السابقين في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩، ومحاربي فالنتيل القدماء في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٩. وقد صاغ رئيس الوزراء ألكاتيري أيضا مسودة مشروع اقتراح من أجل التوظيف المربح لمحاربي فالنتيل القدماء. وتجري متابعة تلك الأفكار أكثر عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليقوم المانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف بدراستها. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن معالجة مظاهر الضيم الحقيقية للمقاتلين السابقين ومحاربي فالنتيل القدماء، ستسهم في تعزيز الاستقرار في تيمور - ليشتي.

وجرت الإشارة أيضا إلى ترسيم الحدود. وبما أن هذه المسألة وثيقة الصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، أود أن أعرض على الأعضاء الوضع بشكل واضح. فالتقرير السابق (S/2002/432) قدّر في الفقرة ٩٣ منه، أنه بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣، ستكون الحدود قد رسمت وستكون السلطات المدنية، بما في ذلك الشرطة، قد تسلمت زمام إدارتها. وجرت الإشارة أيضا، في الفقرة ٩٧، إلى أن عملية ترسيم الحدود كانت في مرحلة مبكرة، وأنه، في حال عدم حصول تأخيرات في العملية، سيتم تحديد التخوم بحلول نهاية عام ٢٠٠٢، ورسم الحدود الدولية بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٣. وإن قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، شدد، بصرف النظر عن الطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي بالتنفيذ الكامل للبرامج الثلاثة المتعلقة بخطة تنفيذ الولاية، على الأهمية الكبرى للتعاون بين حكومتي تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، لا سيما في العمل معا لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة ترسيم الحدود.

ويسرني إبلاغ المجلس بأن حكومة إندونيسيا حاولت، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي، التحرك قُدما في هذا الاتجاه.أما الاجتماع الأول للجنة الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي، الذي انعقد في جاكرتا في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تعاونت خلاله بنشاط بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي مع كلا البلدين، فقد وافق على دعوة لجنة الحدود المشتركة إلى بذل كل جهد لاستكمال الاتفاق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠٠٣ بشأن خط يمثّل الحدود وفقا لمعاهدة عام ١٩٠٤ بين البرتغال وهولندا، والقرار التحكيمي لعام ١٩١٤، والصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة، ووفقا لما يمكن ترسيم الحدود البرية بصورة قاطعة.

وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي على استعداد كامل لمواصلة تعاونها النشط مع كلا البلدين في جهودهما لتحقيق الهدف الذي حدّداه لاستكمال هذا الاتفاق. ومن المتوقع انعقاد الاجتماع الأول للجنة الحدودية المشتركة المجددة، والتي جرى تنشيطها في اللجنة المشتركة، في منتصف كانون الأول/ديسمبر كما أن إندونيسيا وتيمور - ليشتي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تواريخ مناسبة للجانبين من خلال القنوات الدبلوماسية العادية.

وبطبيعة الحال، بعد استكمال الاتفاق على الخط الذي يمثِّل الحدود، ربما تأخذ عملية الترسيم على الأرض - إذا قرر البلدان فعل ذلك - فترة طويلة من الوقت نسبيا. ومع ذلك، حالما يتم تأمين اتفاق على الحدود وضمان السلطات المعنية لبقاء تهديدات الميليشيات الحالية على مستوياتها المنخفضة الحالية وللإدارة المدنية للحدود، لا أعتقد أن غياب الترسيم على الأرض سيعيق انسحاب قوات حفظ السلام. وأعتقد أنكم ستكونون قادرين على المحافظة على جدول لانسحاب قوات حفظ السلام.

كذلك أتت وفود كثيرة على ذكر اللاجئين. وحتى الآن، شهدت السنة ٢٠٠٢ عودة ما يزيد على ٩٠٠ ٢٩ لاجئ إلى تيمور - ليشتي، مقارنة بحوالي ٠٠٠ ١٨ لاجئ عادوا سنة ٢٠٠١.

وفي حين بدأت السنة بوتيرة بطيئة إذ سجّل عودة ٦٧٥ و ٩٣٨ لاجئا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، ارتفع المعدل بصورة كبيرة في آذار/مارس بعودة ٦٤٤ ٣ لاجئا وكاد أن يتضاعف إلى ٠٣١ ٦ لاجئا في نيسان/أبريل عقب تشجيع الرئيس المنتخب حينها زانانا غوسماو خلال زيارته إلى أتامبور وكفاه مع البعثة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين في ٤ نيسان/أبريل. وتواصلت قوة الدفع العالية للعائدين في أيار/مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس عندما عاد أكثر من ٠٠٠ ٤ لاجئ. وفي تموز/يوليه كان هناك بالفعل، أكثر من ٠٠٠ ٥ عائد. ومع ذلك، منذ الأول من أيلول/سبتمبر تراجع معدل العودة تراجعا كبيرا بعودة ١١٩ لاجئا في أيلول/سبتمبر، و ٣٧ لاجئا في تشرين الأول/أكتوبر و ٧٢ لاجئا حتى الآن في تشرين الثاني/نوفمبر منهم ٥٢ لاجئا لم يعودوا سوى أمس.

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن عودة اللاجئين إلى تيمور - ليشتي لها قصة نجاح حقيقية فمن بين حوالي ٠٠٠ ٢٦٠ لاجئ، عاد قرابة ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ إلى تيمور - ليشتي منذ أن بدأت حركات عودة اللاجئين التي يساعدها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ومكتب الهجرة العالمي قبل ثلاث سنوات. وهذا الرقم يجب أن ينظر إليه من المنظور الصحيح. وكما ذكرت في بياني، فهو يمثِّل عودة أكثر من ٢٥ في المائة من جملة سكان تيمور - ليشتي.

وعودة اللاجئين مدفوعة بعدة عوامل، مثل اجتماعات المصالحة، وعمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. وبعد آخر زيارة للرئيس غوسماو وغيره لمدة ثلاثة أيام، ثمة توقع بأن عملية عودة اللاجئين ستتصاعد.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع إندونيسيا، والتي أشارت إليها كثير من الوفود، يسرني أن أعلن أن هذه العلاقة الجوهرية، التي تقودها القيادة السياسية في كلا البلدين، تتطور في صورة أكثر تعاونا وفائدة مشتركة. وينبغي الإشادة بزيارة الرئيسة ميغاواتي إلى تيمور - ليشتي من أجل الاحتفال بيوم الاستقلال، وزيارة الرئيس غوسماو لإندونيسيا في ٢ و ٣ تموز/يوليه - عندما أنشئت اللجنة الوزارية المشتركة - واجتماع مبكر للجنة في ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والنتائج الإيجابية التي أحرزتها اللجنة. وفي هذا الصدد، أود التعبير عن امتناني العميق للاستقبال الكريم الذي حظيت به من قبل قيادة إندونيسيا خلال زيارتي.

وهناك إشارة جرت إلى مرحلة خامسة في غرب تيمور. وأعتقد أن هذه القضية تخضع للمناقشة بين المنسق الأمني للأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا.

والنقطة الأخرى التي أثيرت تتعلق بالأصول والتعويض. وتمت إشارة إلى الخيار الصفري في هذا الصدد. وبالفعل صدرت تصريحات في وقت سابق أوصي فيها بالخيار الصفري من جانب حكومة تيمور - ليشتي كحل محتمل. ومع ذلك، خلال الاجتماع الأخير للجنة المشتركة أخضع هذا الأمر لمزيد من النقاش، وأود إبلاغ المجلس بأن الاجتماع اتفق على البحث عن حلول شاملة تصب في

مصالح المزيد من تعزيز التعاون بين الجيران القريبين بشأن الأمور القانونية المتبقية مثل الأصول - الشخصية والفردية والتجارية والحكومية. بالإضافة إلى ذلك، اتفق كلا الطرفين من حيث المبدأ على إيجاد تسويات خلاقة للأصول التجارية من خلال تحويل تلك الأصول للاستثمار الإندونيسي، بما في ذلك، الاستثمارات المشتركة. واتفق كلا الطرفين على عقد اجتماع في للجنة المشتركة. ونستطيع أن نحيي هذه القرارات التطلعية.

وبشأن مسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية، والتي أشير إليها أيضا، أود أن أوضح أنه من نفس اجتماع اللجنة المشتركة تقرر معاملة القضيتين بصورة منفصلة. وتم إحياء لجنة الحدود المشتركة من أجل الاهتمام بمسألة الحدود البرية، والتي سبق أن أوردت تفاصيل بشأنها، لكنه تقرر أن تحال القضايا المتصلة بالشؤون البحرية إلى لجنة فرعية أخرى من لجان اللجنة المشتركة لأن الشؤون البحرية تتضمن قضايا كثيرة يجب معالجتها بصورة كلية، مثل قضايا البيئة والتلوث، ومصائد الأسماك والمنطقة الاقتصادية، والقرصنة والشحن.

وفيما يتعلق بقضية وضع العلامات، أثيرت مسألة ما إذا كنا نستطيع احتذاء النموذج الممتاز للسيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. وأود هنا أن أقدم بعض التوضيح، إننا بصدد وضع معايير لولاية البعثة وتقييمها. ويسرنا أن نتشاطرها مع الآخرين. غير أنني أثق بأن التميز سيكون موضع تقدير خاصة بظهور دولة تيمور - ليشتي ذات السيادة والمستقلة. فينبغي أن تكون المعايير المستخدمة في البلد بأسره تلك المعايير التي تتمثل في تقرير البلد لمصيره بنفسه. ومع ذلك، فإنها معايير منصفة ودقيقة ومحددة ويمكن قياسها، وهي واردة في خطة التنمية الوطنية لتيمور - ليشتي، ويمكن توفير نسخ منها بسهولة.

وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بوسعنا أن نلقي بعض الضوء على الحالة الاقتصادية الراهنة والحالة المتعلقة بالميزانية. وأن البعثة تسعى لأن تكون فعالة جدا في تنشيط سائر أشكال النشاط الاقتصادي المجدي. وكما نعتقد أن إسداء النصيحة في هذا الصدد سيكون موضع تقدير حتى في المجال الاقتصادي. أما فيما يتعلق بأمور محددة تتمثل في الحالة الاقتصادية والحالة المتعلقة بالميزانية، فإني أرى أن أفضل مصدر وبالتأكيد أكثر موثوقية سيتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وسوف أناقش هذا الطلب الذي أعربت عنه الوفود وسنبين على موقع الإنترنت — و أثق بأن الممثلين سيجدونه مثيرا للاهتمام - كيفية الوصول إلى المعلومات من جانب المهتمين في الحصول عليها. وعنوان الموقع هو www.unmist.org.

ويا سيادة الرئيس، سيسرك أن تعرف بأنني أوشكت على الانتهاء من كلامي. وكنت أظن أنه كان ينبغي لي أن أتكلم بإسهاب بسبب المشاركة الكبيرة لسائر الوفود التي تكلمت. وأثق أن التعقيبات القليلة التي ذكرتها كانت مفيدة للوفود.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى الملاحظات التي أبداها أحد الوفود ومفادها أن تيمور — ليشتي قد استفادت من كونها عضوا جديدا في حظيرة الأمم المتحدة، حيث يمكنها أن تتعلم من أخطاء الآخرين. إنها ملاحظة هامة جدا. وإن القيادة الحالية لذلك البلد في وضع فريد وتاريخي. وبالتأكيد أنها ستنظر إلى العمل الذي تقوم به حاليا من المنظور الذي ستبدو فيه حالة البلاد بعد عشرين سنة عندما يرجع الناس إلى تاريخ البلاد وينظرون إلى التوجيه الذي أعطته القيادة الأولى للبلد. وإني لعلى ثقة من أن الرؤية التي يجب أن تتجلى مظاهرها في البلد وفي العالم ستكون حقا من أجل الزمن الحالي ومن أجل الأجيال اللاحقة.

وقال نفس الوفد إنه لا بد لنا من أن نسير في خطى الانتقال وأود أن أنتهي عند تلك النقطة. وعلينا ألا نكفل فحسب بأن البعثة تقوم بعملها بصورة مرضية، بل أيضا أنها تعمل على تهيئة المناخ من أجل انتقال سلس ومريح وأن

شعب تيمور – ليشتي يمضي قُدما بثقة على الصُعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد شارما على توضيحاته والتي كانت مفصّلة جدا. وأعتقد أنها ستساعدنا في تكوين صورة شاملة للحالة في تيمور – ليشتي. وأود أيضا أن أشكره على تزويدنا بعنوان البعثة على موقع شبكة الإنترنت: وبالتأكيد سوف أفتح تلك الصفحة بعد الانتهاء من الاجتماع.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٠٠.